



التجربة الجزائرية في المرافقة الريادية بين فعالية الأجهزة وتحقيق النتائج

The Algerian experience in accompanying entrepreneurship between the effectiveness of the devices and the achievement of results

طارق هزقي

جامعة الجلفة (الجزائر)

t.hazerchi@univ-djelfa.dz

الملخص:

ضع هدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الهيئات المرافقة الريادية في الجزائر ب مختلف أشكالها وأنماطها، وقد اعتمدنا في الدراسة على تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بهيئات المرافقة الريادية قصد الوصول إلى تقييم شامل حول أداء مختلف آليات الدعم والمرافقة الريادية بالتركيز على السنوات 2010 إلى غايتها 2016، وقد أظهرت النتائج عدم قدرة هيئات المرافقة الريادية على تعزيز الثقافة الريادية في المجتمع بدلالة قلة الأشخاص ذو المستوى التعليمي العالي (ليسانس، دراسات عليا)، وأظهرت النتائج أنه يقتصر دور هيئات المرافقة في الأغلب على المساعدة والدعم المالي دون التركيز على المرافقة الفنية والتكوينيـن. وقد أوصت الدراسة وضع جميع هيئات المرافقة الريادية عند مسؤولية وزارة واحدة ليسهل تقييمها ومتابعة نشاطهم بشكل مباشر، كذلك وضع برامج وطنية تثقيفية لأهمية الريادة بشكل عام، لا سيما وضع برامج التربية الريادية والتدريب الريادي في المؤسسات التعليمية الأولى من التعليم.

معلومات المقال

تاريخ الإرسال:
2022/02/13

تاريخ القبول:
2022/03/15

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الريادة،
- ✓ المرافقة،
- ✓ الريادية،
- ✓ هيئات المرافقة،
- ✓ الجزائر.

Abstract :

This study aimed to identify the most important entrepreneurial escort organizations in Algeria, in their various forms and patterns. In this study we relied on analyzing various statistics related to entrepreneurship accompaniment bodies in order to arrive at a comprehensive assessment of the performance of the various support mechanisms and accompaniment to entrepreneurship by focusing on the years 2010 to 2016. The results showed the inability of the entrepreneurial escort bodies to promote the culture of entrepreneurship in the society in reference to the lack of people with a high level of education (bachelor's degree, postgraduate studies), and the results showed that the role of the escort bodies is mostly limited to assistance and financial support without focusing on technical accompaniment and training. The study recommended placing all entrepreneurial escort bodies under the responsibility of one ministry to facilitate their evaluation and direct follow-up of their activities, as well as the development of national educational programs for the importance of entrepreneurship in general, especially the development of entrepreneurship education and training programs in the first educational institutions of education.

Article info

Received
13/02/2022

Accepted
15/03/2022

Keywords:

- ✓ Entrepreneurship,
- ✓ escorting entrepreneurs,
- ✓ escorting organizations,
- ✓ Algeria.

. مقدمة:

يحتل قطاع المؤسسات الريادية أهمية كبيرة في تنمية اقتصاديات الدول الصناعية واقتصاديات الدول النامية على حد سواء، وهذا من خلال ما تمتلكه من إمكانيات تساعدها على التكيف والاستمرار مع كل الظروف والتحولات الاقتصادية الحالية والمستقبلية.

ويعمل قطاع المؤسسات الريادية على تطوير الاقتصاديات بشكل عام من خلال أنها تعرف في بعض الحالات إن القوى الدافعة للاقتصاديات حيث تمثل ما نسبته 90% من الاقتصادية في العالم، وتلعب دوراً أساسياً كونها مصدر للإبداع الذي يعتبر جوهر التطور التكنولوجي والاقتصادي. وتساعد المؤسسات الريادية الاقتصاديات من خلال قدرتها على تلبية الحاجات والرغبات من المنتجات المحلية والدولية حيث نسبة مساهمتها في الصادرات العالمية تقدر ما بين 25-35% من الصادرات العالمية من المنتجات المصنعة، كما تساهم في تشغيل ما بين 50% و60% من القوى العاملة في العالم وكذلك تساهم في رفع مهاراتها وقدراتها في العمل.

لكن لا يمكن لهذا القطاع أن ينمو ويتطور إلا إذا ارتبط بالآليات وهيئات مراقبة متعددة تعزز وتساعد بشكل فعال وكفؤ المؤسسات الريادية في نجاحها وتطورها، خاصة أن دور هيئات المراقبة الريادية تتحقق تكامل اقتصادي واجتماعي من خلال تطوير الفكر الريادي وتشجيع المبادرات الفردية والمحافظة عليها والذي يعكس عليه زيادة في تشغيل القوى العاملة واستغلال أمثل للموارد وزيادة الإنتاج في المنتجات بمختلف أنواعها بما يخدم المصالح الاقتصادية والاجتماعية للدول.

والجزائر كباقي الدول تسعى إلى تطوير وتشجيع قطاع المؤسسات الريادية من خلال مجموعة من الآليات والبرامج لذلك، كونها تزيد الابتعاد عن تبعية القطاع الأحادي وهو قطاع المحروقات الذي يرتبط اقتصادها به بنسبة تفوق 95%， ولكن كل هذه الجهدود التي تقوم بها الحكومة في تطوير هذا القطاع يبقى هذا القطاع متاخر بدلالة مؤشرات المرصد العالمي للريادة الذي تحتل فيه الجزائر المرتبة 75 سنة 2016 وهي في تراجع ملحوظ.

لهذا سوف نحاول في هذه الورقة البحثية التطرق للتجربة الجزائرية من خلال الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح آليات وهيئات المراقبة الريادية في الجزائر وما هي أهم النتائج المتحصل عليها في تطوير قطاع ريادة الأعمال؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تحديد الفرضيات التالية:

- يقتصر دور هيئات المراقبة الريادية في الغالب على المساعدات المالية.
- تركز هيئات المراقبة الريادية على المشاريع المبتكرة والإبداعية.

تساعد هيئات المراقبة الريادية الشباب في إنشاء مشاريعهم الخاصة في كل مراحل المشروع (الإنشاء، الاستغلال، التطور)

وتكون أهمية الموضوع بشكل عام بالنسبة للباحثين، بحيث يعتبر موضوع الريادة أحد أهم التوجهات المهمة في الدراسات الجزائرية بالأخص والدراسات العربية، كذلك يعتبر مازال خصباً للدراسة، كذلك التوجّه العام للدولة لتعزيز العمل الحر وريادة الأعمال لدى الشباب بوسائل متعددة من المراقبة الريادية، كذلك تكمن أهمية الموضوع في تقديم تشخيص عام حول ريادة الأعمال في الجزائر وإيجاد بعض الحلول التي تساعد على تطوير قطاع ريادة الأعمال.

وسوف نحاول تحقيق أهداف الدراسة التالية:

- عرض التجربة الجزائرية في المراقبة الريادية؛
- تقييم أداء هيئات المراقبة الريادية في الجزائر؛
- معرفة أهم نتائج هيئات المراقبة والدعم الريادي في الجزائر
- محاولة تقديم اقتراحات من شأنها تطوير قطاع ريادة الأعمال في الجزائر؛

مصطلحات الدراسة:

ريادة الأعمال: النشاط динاميكي الذي يسعى لخلق القيمة من خلال إنشاء نشاط اقتصادي او توسيعه عن طريق تحديد واستغلال متغيرات جديدة، طرق جديدة، أو أسواق جديدة" (سايحة وهاملي، 2017، ص 244)

الرافقة الريادية: عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط (start-up period) ، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة"(أبو قحف ، 2001، ص 10)

الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات التي اهتمت بالرافقة الريادية في الجزائر لكنها تفتقر إلى عند التقييم لكل هيئات الرافقة بمختلف اشكالها، وسوف نستعرض أهم هذه الدراسات:

دراسة (رقيق وحليتم، 2018): "تقييم دور المرافقة المقاولاتية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة " وهدفت الدراسة إلى إبراز دور المرافقة المقاولاتية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكانت أهم النتائج: عدم القدرة على توجيه استثمارات الشباب نحو المشاريع المنتجة للثروة وضعف عمليات التحسيس في بعض البلديات حيث نلاحظ تزايد عدد المؤسسات المصغرة في قطاع النقل وبعض النشاطات غير المنتجة للثروة على حساب القطاع الصناعي والزراعي. التركيز على تقديم الخدمات المالية.

إن خدمات المرافقة المقاولاتية التي تقدمها الوكالة لأصحاب المشاريع تبدأ منذ ظهور فكرة المشروع إلى غاية تجسيده حيث يستفيد حامل المشروع من إرشادات وتوجيهات المرافق بالإضافة إلى الإعانات المالية والامتيازات الجبائية والشبكة الجبائية.

دراسة (محمد قوجيل، 2017): "إشكالية تقييم هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر-دراسة تحليلية " التي كان يهدى من خلالها إلى تسلیط الضوء على أهم آليات تقييم أداء هيئات المرافقة والدعم الريادي بالتركيز على هيئات المرافقة الريادية في الجزائر وكانت أهم نتائجه وجود اختلاف كبير في معايير تقييم أداء هيئات المرافقة والدعم الريادي.

دراسة (قوجيل، 2016): " دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية " وكان الهدف من الدراسة هو تحديد أهم العناصر التي يجب التركيز عليها لتنمية ثقافة المقاولاتية في الجزائر و تشخيص أداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر لضمان فعاليتها وبالتالي نجاح واستمرارية المؤسسات الناشئة وتحقيق أهدافها، حيث اعتمد على الاستبانة كأداة للدراسة وكانت عينة الدراسة مكونة من (118) من أصحاب المؤسسات الناشئة، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- سياسات دعم الريادة في الجزائر لا تؤثر بشكل فعال على بروز الريادة.
- عدم فعالية أداء هيئات الدعم والمرافقة الريادية في أداء دورها المطلوب.

دراسة (بوخنم وسابي، 2011): " دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة- واقع التجربة الجزائرية " والتي كانت تهدف إلى توضيح محاولة تسلیط الضوء على مدى مساهمة المرافقة في التخفيف من حدة الصعوبات والمشاكل والأخطار التي تواجه المنشئ عند قيامه بإنشاء مؤسسة صغيرة، ثم الوقوف على مستوى أداء أجهزة المرافقة في الجزائر، واستخداما الباحثين الاستبانة كأداة للدراسة، وقد كانت أهم النتائج هي أنه توجد العديد من المصاعب التي تواجه المنشئين عند قيامهم بإنشاء مؤسستهم رغم دعم هذا الجهاز لهم، وأبرزها البحث عن الزبائن الذي مثل أحد أهم الصعوبات بنسبة 66 % من مسيري و مالكي المؤسسات الصغيرة؛ فالمؤسسة في بداية نشاطها تفتقر

إلى الخبرة و نشاطها غير معروف، كما أنه ليس لديها الإمكانيات الكافية التي تمكنها من تحمل مصاريف الإشهار. كما تمثل صعوبة الحصول على الأموال من البنوك مشكلًا أساسياً بالنسبة لـ 65% من مسيري و مالكي المؤسسات الصغيرة، و هذا يرجع أساساً إلى مشكل آخر، و هو عدم التنسيق بين الوكالة و شركائها، وخاصة البنوك.

دراسة (غبي، 2009): "مراقبة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة" وهدفت الدراسة إلى معرفة الدور الحقيقي الذي تلعبه مؤسسات المراقبة، واعتمدت على الاستبانة في الدراسة موزعة على المستفيدين من المساعدة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكانت أهم النتائج هي أن الشخص الذي يعمل كمرافق هو ليس موظف لأن مهامه ليست موضحة من طرف القانون.

المأمور البحثية التالية:

مقدمة؛

أولاً: الإطار المفاهيمي للمراقبة الريادية وواقع المراقبة الريادية في الجزائر؛

ثانياً: واقع المراقبة الريادية في الجزائر؛

إشكالية تقييم المراقبة الريادية في الجزائر؛

دراسة كفاءة ونتائج المراقبة الريادية في الجزائر؛

المناقشة والتوصيات؛

2. ماهية ريادة الأعمال والمراقبة الريادية

يشهد موضوع ريادة الأعمال في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة من قبل الباحثين والمؤسسات الجامعية في جميع المجالات، لا سيما علم الاقتصاد وعلم الاجتماع والعلوم الإدارية وغيرها، وهذا الاهتمام ما أتاح للباحثين الكثير من التساؤلات والأفكار في هذا المجال.

1.2 ماهية ريادة الأعمال:

الملحوظ لموضوع ريادة الأعمال يجد هناك تنوع في مقاربات ومداخل دراسة الريادة، فهناك من يركز على المقاربة العلمية بين المدخل الاقتصادي والمدخل الإداري والمدخل الاجتماعي والمدخل الثقافي، وهناك من يركز على ريادة الأعمال كونها ممارسة أو تخصص يدرس في المدارس والجامعات، هذا التنوع يجمع من موضوع الريادة موضوع شيق ويطلب البحث في أفكاره لفهم هذا الموضوع من جهة والتعقب فيه من جهة أخرى، ولعل المتبع والباحث في موضوع الريادة يجد أن هناك اختلاف في نشأة وتطور هذا المصطلح الذي يرى البعض منهم هو مصطلح فرنسي يرجع للقرن (15) ميلادي الذي اشتقت من الكلمة (entrepreneur) والتي تعني: "التعهد أو الالتزام بالنجاح شيء ما يكتسي أهمية كبيرة" والذي اشتقت منه مصطلح المؤسسة (l'entreprise) ومصطلح الريادي (l'entrepreneur) أما البعض الآخر فيرون أن (RICHARD CANTILON) أول من استخدم المصطلح وادخله إلى النظرية الاقتصادية سنة 1725 (عوض مبارك، 2010، 19)، ويعتبر الاقتصادي (Beaucleau) أول من قدم تعريفاً للريادي الذي عرفه بـ: "الشخص الذي يتحمل المخاطر في مشروع ومتلكه" (مسيخ أيوب، 2017، 16).

أما عن تعريف الريادة، ففي اللغة العربية نجد أن مصدر الكلمة الريادة مشتق من الفعل (رود) واسم الفاعل منه: رائد، والرائد هو الذي يرسله قومه لاكتشاف وتحديد مواطن الكلا، وعندما يحددها يرسل إليهم فيلحقون أو يقتدون به (ابن منظور، بدون سنة النشر، ص 187)، أما اصطلاحاً فنجد أنها أخذت تتطور عبر التاريخ نتيجة الإسهامات العلمية للباحثين حيث تنوّعت أفكارهم ومقارباتهم للموضوع، فالمشاركة الأولى في هذا الموضوع كانت لـ (RICHARD CANTILON) حيث ربط الريادة بتحمل المخاطر ورتكز عليها كونها جوهر العمل الريادي الذي يقوم به ويتحمله كل المزارعين والتجار والحرفيين والشركات المصنعة (الجمعة، 2016، 19). كذلك جاءت إسهامات الاقتصادي (Jean-Baptiste Say) الذي يعتبر أول من ادخل مصطلح الريادي والأنشطة التي يقوم بها، كما اعتبر

أن الأعمال والأنشطة التي يقوم بها الريادي هي استغلال رأس المال في تحقيق الربح إدراكا منه بقدرة الريادي على الاستغلال والتوظيف الكفاء لرأس المال في العملية الإنتاجية (عوض مبارك، 2010، 20). وختلفت أفكار (Schumpeter) الذي يعتبر أب ريادة الأعمال عن سابقيه، حيث ركز وأعطى وجه آخر للريادة من خلال التركيز على التجديد والإبداع وابعد عن تحمل المخاطر كسمة في الريادة، وأكد على أن الريادي هو مصدر تحرير الدورات الاقتصادية ومساعدة التنمية الاقتصادية (سابيبي، 2013، ص 205) ، في حين يرى (Drucker) أن الريادة تعتمد على تعظيم الفرص والريادي هو الشخص الذي يدير مشروعه الخاص (عوض مبارك، 2010، 27)، أما (Mintzberg) فقد ركز على أن عملية الريادية تتمحور في إنشاء المؤسسات والمنظمات مع التركيز بوجود الإبداع فيها (مسيخ أيوب، 2017، 27)، بعد كل هذه الأفكار جاء (Gartner) سنة 1990 ليجمع مجموعة من العناصر في تعريف ريادة الأعمال يمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل (01): تعريف (Gartner) لريادة الأعمال



Source: (Gartner, W.B.1990, p23)

كذلك الجهات المختصة في مجال الريادة طرقت إلى تعريف الريادة ومنها الاطراف التي تصدر التقرير العالمي لريادة الأعمال التي قدمت تعريف للريادة بأنه: أي مبادرة لإقامة مشروع جديد أو توسيعة مشروع قائماً من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد أو استدامة مشروع قائماً (خيري وأغا، 2012، 104) ، في حين عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الريادة بأنها: "النشاط динاميكي الذي يسعى لخلق القيمة من خلال إنشاء نشاط اقتصادي أو توسيعه عن طريق تحديد واستغلال منتجات جديدة، طرق جديدة، أو أسواق جديدة" (سايج وهاملي، 2017، ص 244) ، كما قدمت منظمة العمل العربي تعريفاً هو "عملية إيجاد القيمة من خلال تجميع مجموعة من الموارد لاستثمار فرصة" (خيري وأغا، 2012، 104) ويعرف الاتحاد الأوروبي ريادة الاعمال بأنها: "الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطرة والابتكار أو الإبداع والفاعلية وذلك ضمن مؤسسة جديدة او قائمة" (المري، 2013، ص 20).

2.2 أهمية ريادة الأعمال

تكمّن أهمية ريادة الأعمال من خلال أنها القوة الدافعة للاقتصاديات والوسيلة الأهم في زيادة العجلة التنموية للاقتصاد تساهُم في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الدورة الاقتصادية: (مشني، 2018، ص 20)

- ✓ التجديد والتغيير والابتكار والتحول في المنظمات الإدارية.
- ✓ إنشاء العديد من المشاريع باختلاف أنواعها ذات العلاقة بالتطور الاقتصادي.
- ✓ التقليل من حدة البطالة بإيجاد فرص العمل جدية وذات أهمية على المدى الطويل.
- ✓ الإسهام في تنوع الإنتاج نظراً لتباين مجالات إبداع الرياديين.

- ✓ زيادة القدرة على المنافسة وإيجاد أسواق جديدة محلياً وعالمياً.
- ✓ التجديد وإعادة الهيكلية في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها.

3.2 الآثار الاجتماعية لريادة الأعمال

تساهم رياضة الأعمال في تحقيق مجموعة من الآثار منها الآثار الاجتماعية هي: (ثابت، 2016، ص 21)

- ✓ عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الشروق: حيث يُعِدُّ الرياديون ومن خلال مشروعاتهم قادرٌ على تَحْمِيلَ تَطْبِيقَ تَنْمِيَةِ إِقْلِيمِيَّة شاملة كفؤٍةٍ ومتوازنةٍ يُساعِدُها في ذلك استغلال الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، وعدم الحاجة إلى بنية تحتية كبيرة مما يجعلها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

- ✓ امتصاص البطالة وتأمين فرص عمل جديدة: حيث يلعبون دوراً رئيسياً في زيادة فرص العمل، وامتصاص البطالة.
- ✓ المُساهِمة في تشغيل المرأة من خلال دورها الفعال في إدخال العديد من الأشغال التي تناسب مع عمل المرأة.

الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن: حيث تعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلاً من الهجرة إلى المدن.

4.2 ماهية المراقبة.

ينسب ظهور المراقبة الريادية للولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1953، من خلال إصدار مادة في الدستور تنص على ضرورة تقديم الحكومة المساعدة والحماية اللازمة للمؤسسات الصغيرة من أجل إبقاء المؤسسات في المنافسة من جهة وتنمية المجتمع والاقتصاد الوطني من جهة أخرى (غبي، 2009، ص 48)، ومنذ ذلك الوقت أصبحت المراقبة الريادية تعتبر آلية للتنمية الاقتصادية ووسيلة لدعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة وأداة للمحافظة عليها.

يعتبر أمر تعريف المراقبة من الأمور الصعبة وهذا راجع للأسباب التالية: (بوخلم وسايبي، 2011، ص 399)

- تعدد الفاعلين في هذا المجال وتشعبهم؛
- تنوع أشكال المراقبة وإجراءات تنفيذها.

يحدد كل من (Deschamps, B, Fatien P., et Geindre) انه يوجد ثلات جوانب في تحديد تعريف للمراقبة وهي: لغوية، اشتقاقياً، واصطلاحياً.

- لغوية: المراقبة يمكن أن تفسر انطلاقاً من ثلات أفعال: يقود، يوجه أو يرشد وبصاحب.

- اشتقاقياً: حيث الفعل رافق مرتبط بعلاقة الدعم التي تربط بين عارض المراقبة (المراقب) وطالب المراقبة (الريادي)، وهو مشتق من ثلات أبعاد:

- البعد الزمني لأن المراقبة تتم خلال زمن معين؛

- مكان المراقبة والذي عادة ما يكون في شكل هيئة الدعم؛

- الجهة الخارجية التي يمكن أن تكون الجهة الممولة. (بعيط، 2017، ص 28)

- اصطلاحاً: من بين التعريفات الشاملة لمفهوم المراقبة نجد تعريف (André Letowski) وهو مسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا (APCE) حيث يعرفها من خلال ثلات عناصر هي: (بوخلم وسايبي، 2011، ص 399)

- استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة.

- تقديم خدمات تناسب وشخصية كل فرد.

- متابعة المؤسسة الفتية لفترة تكون عموماً طويلة.

ويوجد تعاريف عديدة للمراقبة يمكن ان نذكر أهمها:

حسب (أبو قحف) بأنها: "بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط (start-up period) ، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة"(أبو قحف، 2001، ص 10) وحسب (سايبي، 2005) "الرافقة هي طريقة لتكوين يتم من خلالها تحويل مهارات وتجارب شخص أو هيئة ما إلى شخص آخر، وذلك بمنحه نصائح وتوجيه بعض الاقتراحات حول طريقة إتمام مهمة أو تنظيم ما" ويرى (bares) إن المرافقة تشمل خدمات التحسيس، الاستقبال، الإعلام، النصح، التكوين، الدعم اللوجستيكي، التمويل، الإنشاء والمتابعة للمؤسسات الجديدة. (قوجيل، 2017، ص 55)

من خلال هذه التعريف يمكن أن نجمع على تعريف جامع وشامل حيث ان المرافقة تعني: "مسار او طريق ينتقل من خلاله شخص أو مجموعة من الأشخاص (فريق) من فكرة إلى تأسيس مشروع تقدم لهم كل المساعدات والمعلومات الضرورية لإنجاحها والمحافظة عليها "

2. 5 خصائص المرافقة الريادية الجيدة.

ترتكز المرافقة الريادية على مجموعة من الخصائص أهمها: (قوجيل وبوغابة، 2011، ص 10)

- **الرافقة تستلزم الارتباط (فرد-مشروع):** وهذا يعني توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله مما يؤدي إلى وجود توافق مستمر بين الفرد والمشروع وليس فقط في المرحلة الأولية لتسخير المشروع، هذا العنصر يسمح به "تأمين" المقاول والمشروع معاً من مختلف المشاكل المتوقعة.
- **الرافقة ترتكز على الشخص:** على العكس فعمل الخبراء يرتكز على الخدمات التقنية المقدمة للمشروع، فلا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية والمالية، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة لابد للمقاول أن يستفيد فيها للتحكم بتسخير مشروعه في المستقبل البعيد.
- **الرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص:** حتى في حالة وجود بدائل أكثر سرعة في القيام بعمليات تبع المشروع بدلاً عن المقاول (خطة الأعمال مثلاً) والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجهية العمل وهذا لتحقيق اقتصاد في الوقت (وبالتالي في التكاليف) وهذا ما ينتج عنه العديد من المشاكل مستقبلاً، وبالتالي فالرافقة الجيدة تتضمن تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لماذا يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، كيف يتتحكم في الخزينة، المدة الزمنية المثلث لتسديد الديون، إلخ.. الاستثمارات ... وغيرها).
- **الرافقة يجب أن تتضمن تسخير الفشل:** منذ الاستقبال، يجب أن يكون الم Rafiq قادرًا على مصارحة المقاول الجديد إذا ما كان المشروع غير قابل لتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها، وبالتالي على هيئات المرافقة التوفير على تقنيين متخصصين يمكن أن يساعدوا هذه الفئة من المقاولين في تصحيح خطأ مشاريعهم، وهكذا فيما يخص المشاكل المالية حيث يتوجب على الم Rafiq العمل مع حامل المشروع على تشخيص موضوعي للحالة وإيجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة التي تمثل الاقتصاد التضامني و المنظمات التمويل الرأسمالي.

2. 6 أنماط المرافقة الريادية.

تأخذ المرافقة الريادية مجموعة من الأشكال حسب الطبيعة وحسب المصدر والدخل والمجدول الموالي يوضح أهم أنماط وأشكال المرافقة الريادية:

المجدول (01): أنماط المراقبة الرياضية.

معايير التصنيف نوع المراقبة	معايير التصنيف نوع المراقبة
مراقبة عمومية: الدولة، الهيئات المحلية. مراقبون خواص: الخبراء المراقبين الخواص (مكاتب الخبراء الحاسبين، مهندسي الحسابات، البنكيون...) المنظمات غير الحكومية. المراقبون الأجانب: المنظمات الدولية، المراقبون الخواص الدوليون، المنظمات غير الحكومية الدولية.	حسب مصدر المراقبة
المراقبة المؤسساتية: تحت شكل هيئات، تحت شكل قوانين وقواعد. مراقبة أجنبية: تدخل مباشر، تدخل غير مباشر. وساطة في مجال التجهيزات، التزويد بالتجهيزات. وضع خبراء تحت التصرف. مراقبة في مجال التسبيير التكوين، واستشارة.	حسب طبيعة المراقبة
مراقبة في التكوين و النظام التعليمي أو ما بعد التمدرس مراقبة قصيرة الأجل مراقبة في مرحلة الاستغلال.	حسب مستوى التدخل
مراقبة منتظمة ذات فترة جد قصيرة مراقبة قصيرة الأجل مراقبة متوسطة الأجل.	حسب مدة التدخل
مراقبة الصناعات الصغيرة و المتوسطة مراقبة المؤسسات الزراعية الصغيرة و المتوسطة مراقبة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في قطاع النقل مراقبة المؤسسات الصغيرة في القطاع الرسمي مراقبة المؤسسات الصغيرة في القطاع غير الرسمي.	حسب قطاع النشاط المتدخل فيها

المصدر: (صندرة سابي، 2005، ص 64)

3. واقع المراقبة الرياضية في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول التي ركزت على ريادة الأعمال مع بداية الألفية الجديدة وهذا ناتج على ارتفاع أسعار البترول الذي انعكس على زيادة الإيرادات العامة للدولة، والذي مكنتها من القيام بمجموعة من البرامج التنموية التي احتل منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر وجهاً لريادة الأعمال في الجزائر أهمية كبيرة، وسوف نخاطب في هذا الجزء التطرق لأهم آليات الدعم والمراقبة الرياضية في الجزائر.

3.1 أهم آليات الدعم والمراقبة الريادية في الجزائر.

اهتمت الحكومة الجزائرية بقطاع ريادة الأعمال اهتماما كبيرا ونلمسه بشكل كبير من خلال كثرة آليات الدعم والمراقبة الريادية وهذا سوف نحاول التركيز على أهم هذه الهيئات والمتمثلة في : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

والجدول التالي يعطي لنا صورة عامة على أهم آليات المراقبة الريادية في الجزائر.

المجدول (02): أهم آليات المراقبة الريادية في الجزائر

أهم الامتيازات	النشاطات المدعومة	حدود الدعم المادي	الشروط	الدعم	سنة ومرسم الإنشاء	الجهة المراقبة
امتيازات جبائية وضرورية	جميع الأنشطة الاقتصادية (قطاع خاص)	تعتمد على التمويل الثنائي (صاحب المشروع والصندوق) او التمويل الثلاثي (صاحب المشروع والصندوق والبنك) المساعدة المالية لا تتعدي 10 مليون دج	لا بد أن يكون الريادي أقل من 35 سنة	دعم في وإداري ومالى وتكويني	المرسوم التنفيذي رقم 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
امتيازات جبائية وضرورية	صاحب جميع الأنشطة الاقتصادية	تعتمد على التمويل الثنائي (صاحب المشروع والصندوق) او التمويل الثلاثي (صاحب المشروع والصندوق والبنك) المساعدة المالية لا تتعدي 10 مليون دج	لا بد أن يكون الريادي بين سن 30 و 55 سنة	دعم في وإداري ومالى وتكويني	المرسوم التنفيذي رقم 188-94 المؤرخ في 06 جويلية 1994 ، منظما لأحكام المرسوم التشريعي رقم 11-94 المؤرخ في 26 ماي من ذات السنة	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
امتيازات جبائية وضرورية	(قطاع خاص)	إنجاز مشروع لا تفوق تكلفته 1 مليون دج	كل المواطنين الذين يفوق سنهم 18 سنة	دعم في وإداري ومالى	المرسوم التنفيذي رقم 22-14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004	الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر
امتيازات جبائية وضرورية	جميع الأنشطة الاقتصادية		كل المواطنين الذين يفوق سنهم 18 سنة	دعم في ودعم إداري	المرسوم التشريعي رقم 05-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتضمن ترقية الاستثمار ووفق الأمر الرئاسي رقم 01-20 المؤرخ في 03 أوت 2001	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ الموضوعة

بالmarsim التنفيذية والتشريعية.

والجدير بالذكر أن آليات المراقبة الريادية المذكورة سابقا تقدم الدعم المادي والفنى والإداري، إضافة إلى تقديمها امتيازات كثيرة متعلقة بالامتيازات الجبائية والضرورية على سبيل المثال نقدم امتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهي:

✓ الإعفاء من الرسم العقاري على البناء وإضافات البناء (لمدة 3 سنوات أو 6 سنوات للمناطق الخاصة والمطاب العليا أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).

✓ الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

✓ الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU ابتداءً من تاريخ استغلال المشروع ولمدة 3 سنوات أو 6 سنوات للمناطق الخاصة أو 10 سنوات لمناطق الجنوب.

✓ تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU لمدة ستين عند التعهد بتوظيف 3 عمال لمدة غير محددة.

✓ عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة من تخفيض جبائي بـ 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي و 50% للسنة الثانية و 25% للسنة الثالثة.

3. آليات الدعم والمراقبة الريادية الأخرى.

1.2.3. مشارق المؤسسات.

يقدم المشرع الجزائري وفق الفرار التنفيذي رقم 78-03 المؤرخ في 25 فبراير 2003 تعريفا للمشارق على أنها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ، وتعزى كذلك على أنها "الهيئة التي تهتم باستقبال واستضافة حاملي المشاريع في المراحل الأولى من حياة المؤسسة (عادة الأربع سنوات الأولى) أي بعد إنشائها". (بوخخم وسيسي، 2006، ص 36)

و تظهر بإحدى الأشكال التالية:

- المحسنة: وهي هيكل دعم يتکفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

- ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتکفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.

- نزل المؤسسات: ويتكفل بحاملي المشاريع المنتسبين إلى بميدان البحث.

2.2.3. مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفق المرسوم التنفيذي رقم 79-03 المؤرخ في 25 فبراير لسنة 2003 الذي حدّد الطبيعة القانونية والمهمام والأهداف، حيث تعتبر مراكز التسهيل "مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتکفل بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين، وتطوير ثقافة التقاول؛

- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها، إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارة المركزية والمحلي؛

- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي، ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والمحلي.

3.2.3. الوكالة الوطنية لترقية المظاهر التكنولوجيا.

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-04 المؤرخ في 24 مارس 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية المظاهر التكنولوجيا وهي مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وُضعت تحت وصاية الوزير المكلف بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، يكون مقرها في الجزائر العاصمة وتضطلع بمهام التالية:

- إعداد واقتراح عناصر إستراتيجية وطنية في مجال ترقية وتنمية الحظائر التكنولوجية؛
- تصور ووضع حظائر تكنولوجية موجهة إلى تعزيز الطاقات الوطنية قصد ضمان تنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- الاقتضاء في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما لحساب الدولة، الأراضي الضرورية لإنجاز الحظائر التكنولوجية وتحقيقها وتوسيعها؛
- اقتراح التدابير التشريعية والتنظيمية الرامية إلى ترقية وتنمية الحظائر التكنولوجية؛
- توفير الشروط المادية ووضع المنشآت الأساسية الضرورية ولتأدية مهامها.

4.2.3 الوكالة الوطنية لتشجيع نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

بناءً على المرسوم التنفيذي رقم 98-136 المؤرخ في 3 ماي 1998 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتشجيع نتائج البحث والتنمية التكنولوجية وهي: "مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقع تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تخضع الوكالة في علاقتها مع الدولة إلى أحكام القانون العام وتعتبر تاجرة في علاقتها مع الغير. أحدثت الوكالة تحت إشراف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في سنة 2008 (دبي وبن التومي، 2015، ص 92)، وتحتم بتحقيق الأهداف التالي:

- تحديد نتائج البحث الواجبة التشجيع وانتقادها؛
- تشجيع ودعم كل مبادرة تهدف إلى تطوير التكنولوجيا وإدراج أعمال مبتكرة عليها؛
- تطوير التعاون والتبادل وترقيتها بين قطاع البحث والقطاعات المستعملة لضمان تشجيع التقنيات والتكنولوجيات والمعارف الجديدة ونقلها، لا سيما في اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- مساندة المخترعين في التكفل بالخدمات لتحقيق النماذج الأصلية ودراسة السوق والبحث عن الشركاء وحماية براءات الاختراع؛
- تنظيم متابعة التكنولوجيا، لا سيما بإنشاء مراصد وشبكات نشر التكنولوجيا؛

3.5.2 صناديق ضمان القروض.

تعتبر صناديق ضمان القروض آلية للتخفيف عن التمويل المنوح من البنوك، وهي تحتم بضمان القروض التي تمنح من قبل البنوك، وتتشابه أهدافها وآليات عملها، حيث تساعد المقاول من خلال تعويض البنوك في حالة عدم تمكنه من تسديد القروض المنوحة، ويمكن أن نستطلع أهم الصناديق كما يلي:

- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض المنوح إياها الشباب ذوي المشاريع المنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تم إنشاءه وفق المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 09 جوان 1998 ولا يغطي الصندوق إلا باقي الديون المستحقة من الأصول وفي حدود 70% من مبالغها.
- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة: تم إنشائه وفق المرسوم التنفيذي رقم 16-04 من 22 جانفي 2004، كما يغطي باقي الديون المستحقة المنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر، يغطي الصندوق بناء على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة وفي حدود 85%.
- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض البطلان ذوي المشاريع: تم إنشائه وفق المرسوم التنفيذي رقم 03-289 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003، يستفيد منه أصحاب المشاريع المستفيدين من دعم جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقاً، ويغطي

الصندوق بناء على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد تاريخ التصریح بالنكبة وفي حدود 70%.

- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشئ الصندوق بناء على المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 وانطلق في العمل سنة 2004، ويهدف الصندوق إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. إشكالية تقييم المراقبة الريادية في الجزائر.

لم يتفق الباحثين بمجال المراقبة الريادي على الإجابة لمشكلة تقييم آليات الدعم والمراقبة الريادة، وهذا راجع لوجود معايير كثيرة لتقييم أداء هيئات المراقبة ووجود حساسية كبيرة بين الأطراف المعنية بنتائج التقييم والأطراف المعنية بوضع تقييم هيئات المراقبة الريادية. ويعتبر كل من (Bakkali chaffik) وزملائه في دراسة مسحية استطاعوا وضع أهم المعايير لتقييم أداء هيئات الدعم والمراقبة الريادية والجدول يوضح أهم المعايير.

الجدول (03): مؤشرات تقييم أداء هيئات الدعم والمراقبة الريادية.

المرجعية النظرية	مؤشرات التقييم
Allen et Rehman (1985) ; Allen et Levine (1986) ; Hisrich et Smilor (1988), Mian(1997) ; Hackett et Dilts (2004) ;	عدد المشاريع المراقبة
Allen et Rehman (1985) ; Allen et Levine (1986) ; Hisrich et Smilor (1988), Mian(1997) ; Hackett et Dilts (2004) ;	نسبة تحقيق المشاريع
Allen et Mc Cluskey (1990) ; Sherman (1999) ; Hackett et Dilts (2004) ; Bollingtoft et al. (2005)	عدد مناصب العمل المحققة
Sherman et Chappell (1998) ; Lichtenstein (1992) ; Colombo et Delmastro (2002) ; Bollingtoft et Ulhoi (2005)	توفير الأدوات
Allen et Rehman (1985) ; Cooper (1985) ; Smilor (1987) ; Hisrich et (1995)Smilor (1988) ; Plosila et Allen (1985) ; Rice (1993) ; Mian	رضا حاملي المشاريع
Colombo et Delmastro (2002) ; Pena (2004) ; Peters et al. (2004 Chan et Lau (2005); Bollingtoft et Ulhoi (2005) ; Chabaud et al. (2005) ; Les auteurs (2007)	إدماج حاملي المشاريع في شبكات مهنية
Sherman et Chappell (1998) ; Colombo et Delmastro (2002) ; Chan et Lau (2005) ; Bollingtoft et Ulhoi (2005)	قدرة الوصول إلى الموارد المالية
Sherman et Chappell (1998) ; Colombo et Delmastro (2002) ; Chan et Lau (2005) ; Bollingtoft et Ulhoi (2005)	تدنية التكاليف الوظيفية
Sherman et Chappell (1998) ; Colombo et Delmastro (;2002Peters et al. (2004) ; Chan et Lau (2005) ; Bollingtoft et Ulhoi (2005)	سهولة الحصول على شركاء اقتصاديين وتجاريين
Smilor ((1987	التحكم في التشريعات
Colombo et Delmastro (2002) ; Pena (2004) ; Peters et al. (2004 Chan et Lau (2005)	تحديد الفاعلين في الشبكة والموارد المجندة
Lichtenstein (1992) ; Rice (2002) ; Hackett et Dilts (; (2004 Studdard (2004) ; Les auteurs (2007)	الحضور الفعال
Lichtenstein (1992) ; Colombo et Delmastro (2002) ; Chan et Lau (2005) ; Studdard (2004) ; Bollingtoft et Ulhoi (2005)	قدرة الهيئة على تقديم الإجابات المطلوبة
Smilor (1987) ; Lumpkin et Ireland (1988) ; Campbell (1989) ; et Matthews (1995) ; Mian (1997); Colombo et Delmastro (2002) ; Bergek et Norman (2007) ; Aerts et al. (2007) ; Vedel (2008)	اختيار حاملي المشاريع
Smilor (1987) ; Campbell (1989) ; Rice et Matthews (1995) ; Mian (1997)	التكوين المتواصل للمراقبين

Smilor (1987) ; Sherman et Chappell (1995) ; Smilor (1987) ; Allen et McCluskey (1990) ; Rice et Matthews (1995) ; Clarysse et al. (2004) ; Versino et Hoeser (2005) ; Smilor (1987) ; Chabaud et al Smilor 1995 Sherman et Chappell 1998	تحديد الفاعلين والموارد لامتلاك المهارات الأساسية خبرة المرافقين الاندماج في شبكات نظام المعلومات المعتمد في الهيئة التبادل الجيد للعمليات
--	--

المصدر: (قوجيل، 2017، ص 60)

من خلال مؤشرات تقييم أداء المراقبة الرياضية الموضوعة في مسح الباحثين نجد انه من الصعب الاعتماد عليها لما لها من صعوبة خاصة في غياب المعلومات والمعطيات الكافية، علما أنَّ أغلب هذه المعايير موضوعة لتسخدم في التقييم الذاتي لهيئات المراقبة الرياضية، هذا ما يجعل وجود صعوبة لدى الباحثين في تقييم أداء هيئات المراقبة الرياضية.

3.4 دراسة كفاءة ونتائج المراقبة الرياضية في الجزائر.

تعتبر النتائج هي المراءات الحقيقة لتقييم أداء أي شيء (مؤسسة، قطاع، وزارة، ...) ولعل قراءة نتائج هيئات المراقبة تعطي الواقع وتقييم الأداء، في هذا الجزء من الدراسة سوف نحاول قراءة أهم النتائج المرتبطة على هيئات المراقبة الرياضية.

3.4.1 تحليل أهم نتائج آليات الدعم والمراقبة المهمة.

في البداية نقد إحصائيات عن عدد المشاريع المملوكة من قبل هيئات الدعم والمراقبة الأهم في الجزائر وهي (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار) وهذا خلال الفترة ما بين 2011/2016.

الجدول (04): المشاريع المملوكة من قبل أهم هيئات المراقبة الرياضية في الجزائر

السنة	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر
2010	140 503	21 039	198570	
2011	42 832	18 490	107 611	
2012	65 812	34 801	146 427	
2013	43 039	21 412	110 702	
2014	40 856	18 823	117 543	
2015	23 676	15 449	84 101	
2016	11 262	8 902	21 363	
المجموع	367 980	138 716	785 317	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الديوان الوطني للإحصائيات

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنَّ عدد المشاريع المملوكة تصاعدَ في الفترة الممتدة من إنشاء هيئات المراقبة لغاية سنة 2012، وهذا راجع لارتفاع الإيرادات للدولة بسبب ارتفاع أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى اهتمام الحكومة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن البرامج التنمية الأولى والثانية، بعد سنة 2012 نلاحظ بداية الانخفاض في عدد المشاريع المملوكة من الوكالات حتى

التجربة الجزائرية في المراقبة الريادية بين فعالية الأجهزة وتحقيق النتائج

الوصول إلى أقل عدد من المشاريع الممولة سنة 2016 وهذا راجع لسياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة بسبب انخفاض أسعار البترول. لكن رقم المشاريع التي مولتها وساعدتها هيئات المراقبة الريادية لتهمنا بمقدار مساهمتها في التشغيل والقضاء على البطالة.

وفي الجدول المواري أثر هيئات المراقبة الريادية على التشغيل:

جدول (05): تطور أثر أهم هيئات المراقبة الريادية على الشغل في الجزائر

الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	الوكالة الوطنية للدعم تشغيل الشباب	السنة
77 934	15 804	392 670	2010
417161	35 953	92 682	2011
641219	59 125	129 203	2012
503166	41 786	96 233	2013
315176	42 707	93 140	2014
152126	37 921	51 570	2015
04532	21 850	22 766	2016
1 177 978	288 721	878 264	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الديوان الوطني للإحصائيات

يتضح من الجدول أعلاه أن كل من الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر والوكالة الوطنية للدعم تشغيل الشباب تساهم في التشغيل بشكل ملفت للانتباه لكل بعد سنة 2012 بدأت المساعدة تنخفض بشكل كبير بسبب نقص تمويل المؤسسات الصغيرة وإنشائها. أما عن النشاطات التي ترافقتها الوكالات وهيئات المراقبة فنوضحها في الجدول التالي:

جدول (06): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب حسب قطاع النشاط

الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب		الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر		قطاع النشاط
% النسبة	العدد	% النسبة	العدد	
% 09.19	33 806	% 39.42	350 797	الصناعات الصغيرة
% 52.90	194 654	% 20.06	178 593	الخدمات
% 11.58	42 621	% 17.60	156 583	الصناعة التقليدية
% 14.84	54 615	% 13.82	130 968	الفلاحة والصيد البحري
% 08.92	32 828	% 08.64	76 905	البناء والأشغال العمومية
% 02.57	9 456	% 0.46	0 694	التجارة
% 100	367 980	% 100	928 889	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الموقع الإلكتروني: www.ansej.dz, www.angem.dz, و

يتضح من الجدول أعلاه أن الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ركزت في تمويلها على قطاع الخدمات بنسبة تفوق نصف المشاريع، وأيّي قطاع الفلاحة والصيد البحري في المرتبة الثانية، أما قطاع الصناعات التقليدية في المرتبة الثالثة ويليها قطاع الصناعات الصغيرة، أما الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر قامة بتمويل النشاطات المرتبطة بالصناعات المصغرة بنسبة تصل إلى 40 بالمئة، فيليها قطاع الخدمات ثم قطاع الصناعات التقليدية ويليها قطاع الفلاحة والصيد البحري، ولللاحظ هنا أن الوكالتين لم تركز على القطاعات المنتجة والخالقة للثروة الحقيقة وركزة على قطاع الخدمات.

وعلى المستوى التعليمي للرياديين نجد عدد المشاريع التي رافقتها حسب المستوى التعليمي للكتابة الوطنية لتسهيل القرض المصغر موضحة في الجدول التالي:

جدول (07): توزيع القروض الممنوحة من طرف الكتابة الوطنية لتسهيل القرض المصغر حسب مستوى التعليم

النسبة %	العدد	المستوى التعليمي
% 15.75	144140	دون المستوى
% 01.53	58713	متعلم
% 15.02	631133	ابتدائي
% 49.86	758443	متوسط
% 13.81	915122	ثانوي
% 04.03	89335	جامعي
% 100	928889	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الموقع الإلكتروني: www.angem.dz

يتضح من الجدول أعلاه غياب فعّة الجامعيين التي ترافقهم الوكالة في إنشاء مؤسساتهم والتي تمثل حوالي 4 بالمائة فقط، وهذا ما يطرح الكثير من التساؤلات على عزوف الطلبة الجامعيين نحو إنشاء المؤسسات والقيام بالعمل الحر، كما نلاحظ أن قرابة النصف من الذين تم مرافقتهم وتقديم الدعم المادي لهم يقعون في فئة المستوى التعليمي المتوسط، كما نلاحظ أن نسبة 30 بالمائة يقعون في فئة دون المتوسط والذي يسبب مشاكل كبيرة للكتابة من حيث التعليم والتكوين الريادي وتعليمهم المهارات الريادية وعملية إنشاء المؤسسات.

أما عن المساهمة في الصادرات الجزائرية فالجدول المولى يوضح مساهمة قطاع رياادة الأعمال في الصادرات الجزائري بشكل عام :

الجدول (08): صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010-2016

السنة	الصادرات خارج المحروقات	أجمالي الصادرات	نسبة
2016	1781	28883	% 6.2
2015	1969	34668	% 5.7
2014	5282	62886	% 4.1
2013	2165	65917	% 3.3
2012	2026	71866	% 2.9
2011	2026	73489	% 2.8
2010	1526	57053	% 2.7

(الوحدة: مليون دولار)

المصدر: (بوقadir ربيعة ومطاي عبد القادر، 2018، ص 282)

3.4.2 واقع آليات الدعم والرافقة الريادية الأخرى.

يعتمد تقييم آليات الدعم والرافقة على النتائج المحققة والأداء المنجز، بخصوص مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات فوضعيتها إلى غاية السادس الأول من سنة 2018 كانت كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (09): وضعية المجاز مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات

مشاتل المؤسسات	مراكز التسهيل	النوع
03	01	النوع
16	26	النوع
19	27	النوع

المصدر: (عزوز، 2020، ص 106)

أما عن أدائها فقد حققت مراكز التسهيل مساعدة من خلال استقبال 2014 مشروع، و مراقبة 543 مشروع إلى غاية السادس الأول من سنة 2018 ، وبلغ عدد مخططات الأعمال المنجزة من قبل المراكز 105 مخطط أعمال، وأنشأت 90 مؤسسة استحدثت 2470 منصب عمل. (عزوز، 2020، ص 107)

وكانت نتائج أداء مشاتل المؤسسات لا تختلف كثيراً عن مراكز التسهيل حيث احتضنت 127 مشروع، وتم إنشاء 50 مؤسسة استحدثت 297 منصب شغل. (عزوز، 2020، ص 106)

أما الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجيا فقد عملت على إطلاق مجموعة من الحاضنات التكنولوجية، حيث أنشئت الحظيرة التكنولوجية سيدى عبد الله سنة 2010، وحاضنة ورقلة سنة 2012 وحاضنة جامعة باتنة 2013 والحاضنة التكنولوجية بوهران سنة 2012. وتعتبر الحظيرة التكنولوجية سيدى عبد الله الأكثر نشاطاً من بين الحظائر، حيث احتضنت 33 مشروع، وكان عدد حاملي المشاريع الذين انبعثوا مؤسساً لهم هو 4 مشاريع، وعدد حاملي المشاريع في انتظار إنشاء مؤسساً لهم هو 6 مشاريع في حين عدد المؤسسات الناشئة داخل الحظيرة التكنولوجية هو 11 مؤسسة إلى غاية سنة 2017. (بن واضح و حورو، 2017، ص 67)

3. 4. تحليل واقع المراقبة الريادية من خلال المؤشر العالمي لريادة الأعمال.

يقوم المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية (GEDI) والذي يقع في واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية)، والذي يهتم بتطوير المعرفة في مجال ريادة الأعمال وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، ويشرف على المعهد مجموعة من الباحثين المتخصصين في مجال ريادة الأعمال، ويعمل المعهد على إصدار المؤشر العالمي لريادة الأعمال (GEI) كل سنة أو سنتين.

سوف نحاول في الجدول الموالي استظهار قيمة المؤشرات الموجودة في المؤشر العالمي لريادة الأعمال المتعلقة بالجزائر، للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019، كما يلي :

الجدول (10): مقارنة تطور المؤشرات العالمية لريادة الأعمال في الجزائر

المؤشر الفرعي	المؤشر / السنة	2019	2018	2017	2016
اتجاهات رياضة الأعمال	تصور الفرص	0.27	0.27	0.34	0.69
	مهارات الإنشاء	0.38	0.31	0.28	0.36
	قبول المخاطر	0.25	0.39	0.39	0.26
	شبكات الدعم	0.51	0.50	0.51	0.27
	الدعم الثقافي	0.29	0.30	0.32	0.36
قدرات رياضة الأعمال	فرص الإنشاء	0.21	0.17	0.17	0.34
	استيعاب التكنولوجيا	0.10	0.27	0.25	0.29
	رأس المال البشري	0.33	0.29	0.31	0.38
	المنافسة	0.19	0.16	0.16	0.24
تطلعات رياضة الأعمال	ابتكار المنتجات	0.18	0.31	0.22	0.26
	سيرونة الابتكار	0.10	0.10	0.10	0.12
	النمو	0.24	0.20	0.20	0.20
	دولية الأعمال	0.17	0.19	0.20	0.23
	رأس المال المخاطر	0.14	0.27	0.31	0.70

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تقارير المرصد العالمي لريادة الأعمال لسنوات 2016، 2017، 2018، 2019.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- اغلب المؤشرات انخفضت في سنة 2019 مقارنة بسنة 2016، خاصة مؤشر رأس المال المخاطر وتصور الفرص، استيعاب التكنولوجيا؛
- استقرار نسبي لمؤشرات: مهارات الإنشاء، الدعم الثقافي، رأس المال البشري، سيورة الابتكار، النمو، دولية الأعمال؛
- المؤشرات التي تشهد انخفاضاً كبيراً هي: استيعاب التكنولوجيا، سيورة الابتكار، رأس المال المخاطر، دولية الأعمال، المنافسة.

وتدل هذه المؤشرات على عدم الاعتماد على الابتكار في العملية الريادية في المشاريع وتركيزها على الأعمال النمطية التقليدية، كذلك تدل على عدم قدرة المشاريع الريادية على المنافسة الدولية والمساهمة في الصادرات، وعدم قدرة المشاريع الريادية على استيعاب التكنولوجيا المتطرفة.

- وشهد مؤشر شبكات الدعم ارتفاعاً بين سنة 2016 إلى سنة 2019 مما يدل على وجود تطور وتنوع في آليات المراقبة والدعم في الجزائر.

4. خاتمة:

نتائج الدراسة ومناقشتها:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة وتشخيص أداء هيئات المراقبة الريادية في الجزائر من خلال النتائج التي تم تحقيقها، وقد اهتممنا بتشخيص أهم هيئات المراقبة بالاعتماد على الأثر على التشغيل والأثر على الصادرات، وقد أظهرت النتائج وجود مراقبة رיאدية لكنها ليست كافية بسبب وجود بعض النقائص أهمها:

- أظهرت النتائج عدم قدرة هيئات المراقبة الريادية على تعزيز الثقافة الريادية في المجتمع بدلالة قلة الأشخاص ذو المستوى التعليمي العالي (ليسانس، دراسات عليا) حيث كانت تساهُم في مساعدة ودعم الشباب ذو المستوى التعليمي المنخفض وهذا ما يتفق مع دراسة (قوجيل، 2017)؛
- أظهرت النتائج انه يقتصر دعم ومراقبة أغلب هيئات المراقبة على المساعدة والدعم المالي دون التركيز على المراقبة الفنية والتكنولوجية التعليمي الريادي.
- أظهرت النتائج أن مساهمة المشاريع الريادية قليلة على الاقتصاد الوطني من حيث التشغيل، لأن الملاحظ عليها إن المشاريع الريادية لا تستمر في نشاطها بعد السنة الرابعة من بداية النشاط.
- أظهرت النتائج أن كل المساعدات المالية الممنوحة لا تلائم الفئات المستهدفة وهي تتعلق بمرحلة إنشاء المشروع ولا تساعد الريادي في مرحلة الاستغلال وبهذا تجد الريادي ينشئ المشروع لكن لا يستمر في النشاط، وهذا ما يتتوافق ودراسة (رقيق وحليتيم، 2018).
- أظهرت النتائج عدم تركيز وفعالية هيئات المراقبة الريادية على الإبداع والأفكار الإبداعية وهذا بدلالة تقارير المرصد العالمي للريادة، وعدم قدرة المشاريع التي تم مراقبتها على تسويق منتجاتها دولياً.

- أظهرت النتائج عدم تركز هيئات الدعم والمراقبة الريادية على القطاعات المهمة مثل الصناعة وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من القطاعات التي لها تأثير مباشر على الاقتصاد، بل اهتمت بتمويل ومرافقه الرياديين في إنشاء مشاريعهم في قطاع الخدمات أكثر من القطاعات الأخرى وهذا ما يتوقف ودراسة (رقيق وحليبيم، 2018).
- أظهرت النتائج وجود اثر ايجابي لـ الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر من خلال مساهمتها الكبيرة في التشغيل، على الرغم من انخفاض القيمة الممنوحة للرياديين في هذه الوكالة مقارنة مع الهيئات والآليات الأخرى المراقبة.
- أظهرت النتائج انه يوجد ثالث أو أربع هيئات مراقبة هي التي ترافق الرياديين بشكل كبير في إنشاء المشاريع وهذا راجع لقدرتها على المساعدة المالية، وافتقار الهيئات الأخرى مثل المشاتل وغيرها على تمويل مشاريع الرياديين.

الوصيات:

وعلى ضوء هذه النتائج نقترح مجموعة من التوصيات أهمها:

- * وضع جميع هيئات المراقبة الريادية عند مسؤولية مركزية واحدة ليسهل تقييمها ومتابعة نشاطهم بشكل مباشر؛
 - * وضع برامج وطنية تنفيذية لأهمية الريادة بشكل عام، ووضع برامج التربية الريادية والتدريب الريادي في المؤسسات التعليمية الأولى من التعليم؛
 - * تشجيع الأفراد داخل المؤسسات العمومية على التوجه نحو الريادة نحو المؤسسية أو التنظيمية؛
 - * ضرورة وضع اختبارات أولية على القدرات والخصائص الريادية للأفراد قبل مساعدة الريادي.
- من الضروري التركيز على الأفكار الريادية في مشاريع الشباب عوض المشاريع المقلدة؛

5. قائمة المراجع: طريقة (APA)

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- أمال بعيط، (2017) ، برامج المراقبة المقاولاتية في الجزائر - الواقع وأفاق - دراسة حالة: **Angem, Ansej, cnac**، أطروحة دكتوراه، علوم تسهيل تخصص تسهيل المنظمات، جامعة باتنة 1.
- برحومة عبد الحميد وصورية بوطرفة، (03-04 ماي 2011)، واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييرها على ضوء التجارب العالمية، عرض نماذج عالمية لحاضنات الأعمال، الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية حول المقاولاتية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- بن واضح الماشي وحوجو مصطفى، (2017)، دور الحاضنات التكنولوجية في بناء الاقتصاد المعرفي مع الإشارة إلى الخطيرة التكنولوجية سيدى عبد الله، كتاب اليوم الدراسي حول "دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" ، جامعة المسيلة.
- بوخلم عبد القادر وصندرة سابي، (2011)، دور المراقبة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة: واقع التجربة الجزائرية الجملة الأردنية لإدارة الأعمال.
- جهاد مجاهد مشني، (2018)، واقع المشاريع الريادية الصغيرة وسبل تطويرها حالة تطبيقية عمي محافظة بيت لحم، رسالة ماجستير، القدس، فلسطين.
- خيري مصطفى كتامة وأحمد عوني أحمد أغاغ، (2012)، عناصر استراتيجيات الريادة وأثرها على أبعاد إبداع المنتج دراسة من وجهة نظر العاملين في مركز الاطراف الصناعية في الموصل، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 21
- دبي علي، بن تومي، سارة، (2015)، دور الوكالة الوطنية لتشجيع نتائج البحث والتنمية التكنولوجية في تشجيع المؤسسات الاقتصادية على الإبداع، الجملة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 05، العدد 01.
- صندرة سابي، (2005)، دور المراقبة في دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع قسنطينة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة.
- صندرة سابي، (2013)، مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 05.
- طارق عادل ثابت، (2016)، العوامل المؤثرة في نجاح اختيار المشاريع الريادية ضمن برنامج "مبادرون"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- عبد السلام أبو قحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي، رسمية زكي، (2001)، حاضنات الأعمال (فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية.

- عبد الفتاح بوخجم، صندرة سايبى، (2006)، دور المراقبة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 04، العدد 04.
- عزو زائدة، (2020)، المراقبة المقاولاتية بين الواقع والأفاق - دراسة حالة الجزائر -، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، القسم أ.
- غبي نسرين، (2009)، مراقبة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بقسنطينة، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة.
- فاطمة وهاملي عبد القادر، (2017)، المهارات المقاولاتية ودورها في تعزيز روح المقاولاتية، المؤشر الدولي الأول حول "المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وتحمية الابتكار"، المركز الجامعي بميلة.
- محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، (18-19 أفريل 2011)، المراقبة في إنشاء المشاريع الصغيرة تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- محمد قوجيل، (2017)، إشكالية تقييم هيئات الدعم والمراقبة المقاولاتية في الجزائر - دراسة تحليلية-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07.
- مسيح أيوب، (2017)، دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقاولين) في ولاية بسكرة، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة المؤسسات، جامعة سكيكدة
- رقيق أحمد وحليتيم يوسف، (2018)، تقييم دور المراقبة المقاولاتية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المسيلة، مذكرة ماستر، تخصص تسهيل عمومي، جامعة المسيلة.
- ياسر سالم المري، (2013)، ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1993)، الجريدة الرسمية، العدد 64.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1994)، الجريدة الرسمية، العدد 44.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1996)، الجريدة الرسمية، العدد 52.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1998)، الجريدة الرسمية، العدد 28، العدد 42.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2002)، الجريدة الرسمية، العدد 74.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2001)، الجريدة الرسمية، العدد 47.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2003)، الجريدة الرسمية، العدد 13، العدد 54.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2004)، الجريدة الرسمية، العدد 06، العدد 19.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Gartner, W.B.(1990),What Are We Talking About When We Talk About Entrepreneurship, *Journal of Business Venturing*, Vol .5, p23.
- Zoltan J Ace and All , (2018), **The Global Entrepreneurship Index**, *The Global Entrepreneurship and development Institute*.
- Zoltan J Ace and All ,(2017), **The Global Entrepreneurship Index**, *The Global Entrepreneurship and development Institute*.
- Zoltan J Ace and All, (2019), **The Global Entrepreneurship Index**, *The Global Entrepreneurship and development Institute*.
- Zoltan J Ace and All,(2016), **The Global Entrepreneurship Index**, *The Global Entrepreneurship and development Institute*.